كلية الآداب والعلوم
College of Arts and Sciences
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر
Empowerment
Engagement
Innovation
مركز دراسات الخليج
Gulf Studies Center

Policy Brief №1

November 18, 2018

التداعيات الإقليمية لمقتل جمال خاشقجي

أثار مقتل الإعلامي السعودي جمال خاشقجي في مبنى قنصلية بلاده في إسطنبول ردود فعل سياسية متزايدة في العالم نتجت عن بشاعة الجريمة وخرقها للأعراف الدبلوماسية ومبادئ العلاقات الدولية. تبدو ردة الفعل غير منفصلة عن نتائج السياسة الخارجية السعودية في اليمن وكذلك الانتقادات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان. وبعيداً عن ملابسات القضية ذاتها فهناك تداعيات كثيرة محتملة على الصعيد الداخلي السعودي وكذلك الصعيدين الإقليمي والدولي. ويبدو أن هذه التداعيات ستلقي بظلالها على خريطة تحالفات الرياض وقدرتها على تنفيذ أجندة السياسة الخارجية الخاصة بها في ظل تتالي ردود الأفعال المنتقدة من مختلف دول العالم.

يسود اعتقاد بأن السياسة الخارجية السعودية تعتمد على ردود الفعل، حيث لا يبدو أنه يوجد سياسة خارجية ثابتة وواضحة للمملكة، وهي تواجه فعليا ثلاثة مشكلات أساسية حالية: **أولا**: صعوبة الدفع بالرؤية الإصلاحية لولي العهد محمد بن سلمان فقد أصبح من الصعب تسويقه للمجتمع كمصلح في الوقت الذي يتم ربطه بالمجازر في اليمن بالإضافة إلى سلسلة الاعتقالات للمعارضين السعوديين داخل المملكة. **ثانيا**: أي محاولة للتوسع الآن في السياسة الخارجية ستواجه تحديات جمة، الأمر الذي يقود السياسة الخارجية السعودية للانكماش بعض الشيء. **ثالثا**: توجد صعوبة لدى المجتمع الدولي بأكمله في الفصل بين الجريمة وصانع القرار في السعودية حيث يسود اعتقاد مؤكد أن الحاكم الفعلي للمملكة هو ولي العهد محمد بن سلمان. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب المشروع السياسي لدى المملكة واتّباع سياسة التخندق والتحصن والإدارة التشغيلية هي إحدى محددات السياسية الخارجية السعودية، وهذا الغياب تنبثق عنه كل الإشكالات التي نشهدها في السنوات القليلة الماضية.

من الصعب الحديث عن السياسية الخارجية السعودية أنها ذات مقاصد وأدوات وأبعاد فلسفية معينة. وفي هذا السياق فقد كشفت أزمة مقتل جمال خاشقجي أن العقل السياسي الذي يصنع ويدير السياسية الخارجية السعودية والداخلية أيضا هو عقل شمولي ولا يأخذ بعين الاعتبار الأعمال والنتائج المترتبة عليها.

لفهم مرجعيات السياسة الخارجية السعودية، يجدر التذكير أن ما يعطي شرعية للنظام السعودي هي الهوية الإسلامية التي تروج من خلالها مركزيتها في المنطقة، وفرض السعودية نفسها كممثل للدين والموروث العقائدي، ولعل أيضا ما يضفي عليها طابع القوة هو العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، وحديثا العلاقة المتنامية مع إسرائيل. ومنذ تولي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم وتعيين ابنه محمد بن سلمان ولياً للعهد، أصبحت العلاقات السعودية الأمريكية أكثر متانة في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب حيث أعيد للأذهان أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من تحمي الخليج بصورة عامة والمملكة متمثلة في نظام

الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان بصورة خاصة. ومما لا شك فيه أن المصالح الاقتصادية تختلط بنظيرتها السياسية في التأثير على مسار العلاقات بين البلدين.

ركزت سياسة المملكة العربية السعودية عبر المئة سنة الماضية حول البقاء، فهي الدولة المركزية الوحيدة من دول المنطقة التي نجحت بالفعل في البقاء حيث فشل الآخرون في ذلك أمثال الدولة المصرية والمملكة الهاشمية في العراق. فعائلة آل سعود التي أسست السعودية لا تزال في السلطة وذلك بفضل غطاء الحماية الأمريكي والذي كان يُظْهر السعودية أنها دولة ذات قوة إقليمية كبيرة في حين أن الدين يمنحها شرعية كبيرة. لذلك استخدمت السعودية هذا الغطاء في المساهمة في القضاء على حكم جمال عبد الناصر في مصر، وصدام في العراق، وحاليا اليمن، بالإضافة إلى دعمهم لعودة المؤسسة العسكرية في مصر عبر تولي عبد الفتاح السيسي وإرجاعهم مصر لدائرة التحالف السعودي.

منذ العام 2015 أصبحت السياسة السعودية تعاني من العشوائية والقرارات مكلفة الأثمان، ذلك أن الأمير محمد بن سلمان أراد تغييرا جذريا في السياسة الخارجية لتصبح أكثر نشاطاً ومبادرة. ويجدر القول بأن السياسية السعودية أصيبت ببعض الغرور نتيجة إفلاتها من المسائلة عن كثير من التجاوزات مثل التدخل العسكري في اليمن، حيث مضت أربع سنوات ولا تزال القوات السعودية الإماراتية في اليمن تقتل الأبرياء وتهدم المنازل والمؤسسات بحجة أنها تحمي اليمن من الحوثيين إلّا أنها لم تفلح أيضا في إسقاط الحوثيين، بالإضافة إلى التدخل في الشأن اللبناني واعتقال رئيس الوزراء اللبناني ثم إطلاق سراحه تحت ضغوط فرنسية، وكذلك سلسلة اعتقالات المثقفين ورجال الدين في المملكة والزج بأفراد كثر من العائلة المالكة في سجن الريتز كارلتون.

في السياق التحليلي، فهناك نمطية معينة للسياسة الخارجية السعودية يمكن التنبؤ بها على المدى البعيد، ولذلك يمكن وصف السياسة الخارجية السعودية من خلال النظرية الواقعية الجديدة. فالسعودية دائما ما تسعى وراء مصالحها قصيرة الأمد، فإذا تتبعنا التاريخ سنجد أن السعودية تحالفت مع الإسلاميين إبان الحرب بين الاتحاد السوفييتي وأفغانستان، ومن ثم تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإسلاميين بعد ذلك، ودعمت الثورة المضادة ضد الإخوان المسلمين بقيادة محمد مرسي في مصر. وحين قام الربيع العربي والذي كان يمهد لإقامة العدل وإعطاء الحريات للشعوب العربية، دعمت السعودية مشاريع الانقلاب على الربيع العربي خصوصا في مصر. والمملكة العربية السعودية لا تسمح بحكومة مركزية في المنطقة العربية ولا ترغب في رؤية نموذج لدولة متكاملة في المنطقة حيث تريد أن يكون لها هذا الدور، فهي دوما ما تشارك في إضعاف الدول المجاورة، لذلك خسرت العراق وخسرت لبنان حيث سمحت لإيران بالتمركز في العراق وسوريا ولبنان. وهي أيضا تدعم

الشيعة أمثال مقتدى الصدر في العراق. وفي الواقع، فقد همشت السعودية الإسلام السني ولم تسمح له بالنهوض في الدول العربية. وكل ذلك في سبيل إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبح الإرهاب يُعَرّف بأنه الإسلام السني. ليس هذا فحسب، بل إن السعودية أوجدت مناخ جيد لدخول إسرائيل في المنطقة والإقليم.

تعد الدولة السعودية دولة مركزية وقوية بثرواتها وبعدد سكانها، وهي فعليا الدولة الوحيدة التي قد يكون لها وزن ودور في النظام الاقليمي بعد تفكك سوريا والعراق. وكون المملكة العربية السعودية حليف قوي وجيد لأمريكا وينصاع لأوامرها ومصالحها، فهي أيضا مهمة لأمريكا في المنطقة، بالإضافة إلى أن السعودية ساهمت في تطور واستقرار الاقتصاد والسوق الأمريكي.

إقليميا، دوما ما كانت تعتمد السعودية على الولايات المتحدة في حل إشكالات العالم العربي، وكانت تختلق مشكلات لتسمح بالتدخل الأمريكي في المنطقة للإبقاء على نظام الحماية والوصاية الأمريكي. فالدولتان تعملان لحماية مصالح بعضهما، ففي العقوبات الأخيرة على إيران فائدة اقتصادية وسياسية وأمنية كبيرة تعود على المملكة العربية السعودية، الأمر الذي تعلم به الولايات المتحدة جيدا. لذلك فلن يكون للتداعيات الآنية مثل مقتل جمال خاشقجي عظيم الأثر في العلاقات السعودية الأمريكية كما لن يكون للعلاقات التركية الأمريكية أي أثر في القضية.

للإجابة عن سؤال ما إن كانت ستُحدِث قضية مقتل جمال خاشقجي أي تغيير في النظام السياسي السعودي، فإن النظام السعودي لا يختلف كثيرا عن الأنظمة الموجودة في المنطقة والتي تحصر السلطة في شخص واحد فقط أو ثلة قليلة من الأشخاص صانعي القرارات. لذلك فلن يكون لمقتل جمال خاشقجي أي تداعيات مباشرة على المملكة أو على السياسة الخارجية السعودية حيث نجحت السعودية في إضعاف والتخلص من كل من يقف في وجه النظام السعودي داخل المملكة وخارجها. وبالفعل لا يبدو أن هناك أحد يستطيع أن يتحدى سلطة محمد بن سلمان والحلف الأمريكي الإسرائيلي السعودي الذي ما زال متماسكاً. ولعل العامل الوحيد الذي يمكن أن يؤثر في السعودية في هذه القضية هو الرأي العام والإعلام فقد أصبح المجتمع الدولي برمته يعلم من أصدر الأمر بقتل خاشقجي داخل قنصلية بلاده في تركيا حيث لا يمكن لمجموعة "مارقين" -كما تم تسميتهم- استدراج مواطن من واشنطن إلى تركيا وترتيب عملية اغتيال بتلك الصورة الشنيعة إلا بأوامر من جهات عليا. ولا تزال السعودية مطالبة بتفسير الأمر وهو ما ينتظره الرأي العام. وفي المقابل تحطمت صورة محمد بن سلمان أكثر، وستظل قضية خاشقجي تطارده مثلما تطارد أحداث الحادي عشر من سبتمبر السعودية إلى الآن.

حازت قضية مقتل جمال خاشقجي على كل هذا الزخم الإعلامي فقط بسبب الانزعاج من سياسات محمد بن سلمان التعسفية وتراكمات كثيرة مثل خطف رئيس وزراء لبنان وإجباره ليستقيل، بالإضافة إلى كون محمد بن سلمان يحكم كل المملكة ويضعف أدوار غيره حتى داخل الأسرة الحاكمة. وفي هذا السياق، يتبادر سؤال إلى الذهن عن الخيارات المطروحة أمام حلفاء الرياض. هل سيتم استبدال محمد بن سلمان بولي عهد آخر ليكون حليف أكثر جدية لواشنطن؟

للإجابة عن هذا السؤال فإن هناك 3 سيناريوهات رئيسية:

أولا: التوافق على استبدال بن سلمان حيث أنه تجاوز كل الخطوط الحمراء بانقلابه على معادلات السلطة داخل السعودية متمثلة في الأسرة الحاكمة والمؤسسة الدينية وهوية الدولة ومرجعيتها الإسلامية -حتى وإن كانت مجرد مرجعية شكلية- وخارجها كحصار قطر والحرب على اليمن. بالإضافة إلى أن نظام محمد بن سلمان سقط أخلاقيا وسياسيا بعد حادثة جمال خاشقجي وأصبح بلا شك يشكل عبئ على الولايات المتحدة الأمريكية. لكن وبالرغم من كل ذلك يظل هذا الاحتمال ضعيف بعض الشيء ومستبعد لأن استبدال ولي العهد يجب أن يأتي من الداخل -ليس من الخارج- بحكم الموروث السعودي المتمثل في البيعة، لكن لا يوجد أحد بقوة وسلطة محمد بن سلمان داخل الأسرة الحاكمة حيث يعتبر الأخير متمكن وقادر على فعل أي شيء في سبيل السلطة وفي سبيل التحالف. بالإضافة إلى أنه لا يوجد حتمية تاريخية تدعم ذلك، فبشار الأسد لا يزال في سدة الحكم رغم المجزرة الإنسانية في سوريا. علاوة على ذلك، فلا يوجد داخل الاسرة الحاكمة من يمكن أن يوليه الملك سلمان ولاية العهد ليحقق رؤيته. فالأمير أحمد بن عبد العزيز لا يقدر على المنافسة بالإضافة إلى أنه يُعرَف بعدم التزامه، والأمير محمد بن نايف محاصر على الرغم من أنه أثبت كفاءة ويصلح لولاية العهد، أما الأمير خالد بن سلمان فهو لا يصلح لولاية العهد لأنه لا يملك رؤية، بل يمكن أن يصبح فقط وزير خارجية.

ثانيا: التوافق على بقاء محمد بن سلمان ولكن بشرط أن تدير المملكة معه مجموعة جديدة من السياسيين. وبذلك تهذب واشنطن ولي العهد وسياساته التعسفية وتعيد تأهيله وهو الاحتمال الغالب. وبالنسبة لقضية جمال خاشقجي فمن المتوقع أن يُستخدم العسيري ككبش فداء، إلا أن سعود القحطاني وهو مالك سر محمد بن سلمان لن يتم التضحية به.

ثالثا: ألا يحدث أيا مما ذكر سابقا وأن تعتبر واشنطن قضية جمال خاشقجي حادثة عابرة سينساها الناس والرأي العام بمرور الوقت، لكن مع انكماش السياسية الخارجية السعودية بعض الشيء.

أخيرا، فإن الدور التركي في إدارة أزمة مقتل خاشقجي وتبعاتها يبدو ملفتاً، حيث لا تبدو أنقرة حريصة على تحقيق فوز مطلق على السعودية بل تبدو حريصة على الفوز بعدد النقاط حتى مع الخلاصة التي وصلت إليها وكالة الاستخبارات الأميركية بأن من أعطى الأوامر بقتل خاشقجي هو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وهو الأمر الذي تعرفه تركيا منذ الأيام الأولى للأزمة.